أثر تقلب أسعار النفط علي النمو الاقتصادي في الكويت

نادر مبارك مطلق فهد العدواني*

* **نادر مبارك مطلق فهد العدوانى** مدير عام بشركة آرآم اس العالمية للتجارة العامة والمقاولات بالكويت – دكتوراه بالدراسات التجارية والادارية وتتمثل الاهتمامات البحثية في الدراسات التجارية (اقتصادية) ٠
Email : aladwani.nader@gmail.com

الملخص

يهدف البحث بيان طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادى في الكويت، فالبعض يري بأن النمو الاقتصادي هو المؤثر علي أسعار النفط بعلاقة طردية، والبعض الأخر يري بأن أسعار النفط هي المؤثرة في النمو الاقتصادي، وتتمثل مشكلة البحث في السؤال التالي:هل هناك علاقة بين تقلب أسعار النفط والنمو الاقتصادى في الكويت؟"، وترجع أهمية هذه الدراسة من كون كميات إنتاج وأسعار الطاقة عموما والنفط خصوصا لها الأثر الأكبر على الأنشطة الاقتصادية للعديد من الدول بشكلٍ عام وعلى دول الخليج العربي خاصة (ومنها الكويت)، ويهدف البحث التحليلي أثر وأسباب تقلب أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادى في الكويت، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة في الكويت بعيداً عن النفط، وتطبيق نظام الضرائب المتعددة، مع إمكانية تطبيق نظام الحوافز الضريبية المُطبقه في العديد من الدول، والذي يُشجع الإستثمار في مناطق وقطاعات معينة، وهو ما يدفع عجلة التنمية في الكويت.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، أسعار النفط، الصادرات، الواردات، الطاقة، الاستثمار.

Abstract

The research aims to show the nature of the relationship between fluctuations in oil prices and economic growth in Kuwait. Some believe that economic growth is the effect on oil prices in a direct relationship, and others see that oil prices are the influences of economic growth, and the research problem is the following question: Is there a relationship between Volatility of oil prices and economic growth in Kuwait? "The importance of this study is due to the fact that the quantities of production and energy prices in general and oil in particular have the greatest impact on the economic activities of many countries in general and on the Arab Gulf states in particular (including Kuwait). The analytical research aims at the impact and causes of volatility. International oil prices on economic growth in Kuwait, and the study recommended the necessity to diversify the sources of public revenues in Kuwait away from oil, and apply the multiple tax system, with the possibility of applying the tax incentives system applied in many countries, which encourages investment in certain regions and sectors, which drives The wheel of development in Kuwait.

Key words: economic growth, oil prices, exports, imports, energy, investment.

١- المقدمة:

شهد سوق البترول منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي حتى أوائل القرن الحادى والعشرين ثلاث تغيرات هامة فى أسعار البترول، كانت من الضخامة بحيث أطلق عليها لفظ أزمة وقد تمثلت فى شكل تصاعد فى الأسعار، المرة الأولى فى ١٩٧٤/٧٣ والمرة الثانية ١٩٨٠/٧٩، أما أزمة البترول الثالثة فقد تمثلت على عكس الأزمتين السابقتين فى شكل هبوط حاد فى الأسعار حدث ذلك فى ١٩٨٦، نتيجة زيادة وفرة الامدادات، والسحب من المخزون، ثم أعقب ذلك بعض التحكم فى العرض، فاتجهت الأسعار إلى الارتفاع المحدود، وكرد فعل لحرب الخليج فى ١٩٩١ حدث إرتفاع فى أسعار البترول، حيث وصلسعر البرميل إلى٢٤دولار، ولكن سرعان ما تلاشى هذا الارتفاع ليتراجع إلى ١٧,٥ دولار للبرميل في عام ١٩٩٩، وارتفع إلى ٥٢ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٥، حتى وصل إلى ٧٧.٤ دولار للبرميل في عام ٢٠١٠،ثم إلى١٠٩.٥ دولار للبرميل ٢٠١٢[١]، ثم عاود الانخفاض فوصل ٢٦.٥ دولار للبرميل فى ٢٠١٦، حتى وصل ٦٦ دولار لبرميل فى ٢٠١٨.

ولوحظ مع بداية هذا القرن التزامن مع الانخفاض فى فوائض الطاقة الانتاجية والتنامى فى الطلب على النفط، مماسبب تناميا فى الأسعار الأمر الذى يثير الشك فى فهم العلاقة بين النمو الاقتصادى والطلب على النفط وكذلك الأسعار النفطية، فمثلا الانخفاض الكبير فى أسعار النفط فى منتصف الثمانينيات كان غير متبوع بزيادة فى مستوى النمو الاقتصادى الأمر الذى يستتبع التفكير فى إمكانية أن يكون النمو الاقتصادى نفسه هو المسئول عن تغير سعر النفط وفى الطلب عليه، فيري البعض أن أسعار البترول لها تأثير مثبط للنمو الاقتصادى، ويرى أخرون أن التأثير يأتى من النمو الاقتصادى لأسعار النفط والطلب عليه وليس العكس[٢].

وما يثير الشك حول علاقة أسعار النفط بمستويات النمو الاقتصادى، هو أن الانخفاض الكبير فى أسعار البترول فى بداية الثمانينات لم يستتبع بنمو اقتصادي كبير فى الدول المستهلكة.

كما تتبع أهمية النفط من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولعب النفط دوراً رئيسياً في تحديد مساروطبيعة التنمية منذ اكتشافه وحتى وقتنا الحاضر سواء في الأقطار المنتجة أو المستوردة له. وقد جاءت أهمية النفط باعتباره سلعة استراتيجية في الصناعة ولها أثراً فعالاً على مختلف الأوجه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[٣].

٢- مشكلة البحث:

خضعت العلاقة السببية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادى لدراسات عديدة التى واجهت صعوبه فى فهم العلاقه بين النمو الاقتصادى والطلب على النفط والأسعار النفطية.

ويعد النفط من الموارد الإستراتيجية الهامة التي يدور حولها ومن أجلها التنافس والصراع الدولي بهدف السيطرة علي المصادر والأسواق، والتحكم في آليات الإنتاج والتسعير والتوزيع، الأمر الذي يجعل إقتصاديات الدول النامية وتحديداً الدول النفطية العربية تعيش مزيداً من التشابك والإندماج في المنظومة الإقتصادية العالمية، مما يلقي مزيداً من التحديات التي تتولد من موقع المؤثر والمُتأثر في سياق الصراعات الدولية، وتأتي مشكلة الدراسة من دور النفط كسلعة إستراتيجية لكثير من الدول كالكويت، وبالتالي فإن تغير تسعيرها يؤثر مباشرة علي المتغيرات الإقتصادية في الدول النفطية وخاصة علي النمو الاقتصادي.

ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في محاولة الاجابة عن **السؤال التالي:**

"**هل هناك علاقة بين تقلب أسعار النفط والنمو الاقتصادى في الكويت؟**".

٣- هدف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق **الأهداف التالية:**

أ- تحليل أثر تقلب أسعار النفط على النمو الاقتصادى في الكويت.

ب- تحليل أسباب تقلبات أسعار النفط العالمية.

ج- تحليل أثار تقلبات أسعار النفط.

٤- فروض البحث:

يتمثل فرض البحث، فى الفرض التالي:

"**هناك علاقة بين تقلب أسعار النفط والنمو الاقتصادى في الكويت**".

٥- حدود البحث:

تتمثل تلك الحدود **فى الأتي:**

- **الإطار الزمانى:** ستتم البحث خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨).
- **الاطار المكاني:** سوف تقتصر البحث علي الكويت.

٦- منهج الدراسة:

اعتمد الباحث علي الأسلوب الاستقرائى والمنهج والاستنباطي لعائدات النفط في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية، وإستخدام المنهج التحليلي بهدف تفسير وتحليل العوامل المتسببة في عدم إستقرار أسعار النفط، من خلال تحليل البيانات محل الدراسة عن تقلبات أسعار النفط وتطورها وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية، كما تم الاستعانة ببعض الأساليب الاحصائية كالإنحدار المتعدد، وارتباط (واطسون- ودربن)، والإنحراف المعياري، والتكامل المشترك باستخدام برنامج EVies.

٧- خطة الدراسة:

تم تناول هذا البحث من خلال **المحورين التاليين:**

المحور الأول: أبعاد تطور أسعار النفط.

المحور الثاني: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الكويت.

المحور الأول

أبعاد تطور أسعار النفط

اتصفت أسعار النفط فى العقد الأخير بالاضطرابات، حيث بدأت موجه ارتفاع الأسعار بداية من عام ٢٠٠٤، ثم وصلت إلى ذروتها فى عام ٢٠٠٨، حيث تتراوح سعر البرميل ما بين (١٤٧ – ١٦٠) دولار، ولكن قدوم الأزمة المالية العالمية فى نهاية عام ٢٠٠٨ أثر بالسلب على أسعار النفط، حيث هوى سعر البرميل إلى ٣٢ دولار، ويؤثر ذلك على برامج التنمية سواء فى الدول المصدرة أو المستوردة، وكذلك على معدلات النمو الاقتصادى[٤] ، ويرجع كثير من المراقبين هذا الاضطراب فى أسعار النفط أساسا إلى محددات الطلب والعرض، حيث يبرز الجانب المتعلق بالطلب إلى النمو المتسارع فى معدلات النمو[٥]، وفى نفس الوقت حالات الركود التى تتعرض لها إمدادات النفط، بسبب تراجع وتيرة الاستثمارات الجديدة مقارنة بالنمو المتسارع للطلب، كما لم يأخذ بعض المحللين فى تفسيراتهم بكفرة أن التحويلات فى أساسيات السوق مسئولة عن تحركات أسعار النفط الهائلة[٦] ، لأنها لم تكن حسب رأيهم ذات تأثير كافى لوصول الأسعار إلى ١٦٠ دولار للبرميل، وذلك قبل الأزمة المالية العالمية[٧]، وسيتم تناول هذا المحور، من خلال **النقاط التالية:**

- التطور التاريخى لأسعار النفط.
- العوامل المؤثرة على سعر النفط.

١- **التطور التاريخى لأسعار النفط:** مرت أسعار النفط الخام بستة مراحل أساسية، **هى:**

المرحلة الأولى: منذ ظهور النفط إلى نهاية عقد الأربعينيات:

بدأ تسعير النفط الخام على نطاق تجارى واسع فى عام ١٨٦٠ فى الولايات المتحدة، ففى ذلك العام كان سعر البرميل من النقط ٩,٥٩ دولار، ثم هوى إلى ٠,٤٩ دولار فى العام التالى بسبب دخول عدد كبير من المنتجين ومحدودية استخدامات النفط فى مجالات الحياة، ثم تذبذبت أسعار النفط ما بين (٠,٩٥ – ١,٢٩) دولار للبرميل خلال (١٨٨٠-١٩٠٠)، ومع بداية القرن العشرين ارتبطت أسعار النفط الخام ببعض الأحداث التى أثرت على الأسعار خلال المرحلة، **وأهمها**[٢٠]:

أ- دخول العديد من الشركات إلى الصناعة النفطية فى الولايات المتحدة: أدى ذلك لخفض سعر البرميل من ١,١٩ دولار فى عام ١٩٠٠ إلى ٠,٦١ دولار فى ١٩١١.

ب- نشوب الحرب العالمية الأولى: حيث أدت لرفع سعر البرميل من ١,٩٨ دولار فى عام ١٩١٨ إلى ٣,١ دولار فى ١٩٢٠.

ج- أزمة الكساد الكبير: أدت لخفض سعر البرميل من ١,١٩ دولار عام ١٩٣٠ إلى ٠,٦٥ دولار فى١٩٣١.

وقد بدأت فى هذه المرحلة دخول الشركات النفطية الكبرى إلى منطقة الخليج العربى عن طريق عقود الامتياز النفطى، وكان سعره يتحدد وفقا على أساس " نقطة الأساس المنفردة " وطبقا فإن السعر يتم على أساس أن النفط الخام قد تم تصديره من خليج المكسيك بغض النظر عن المكان الحقيقى للتصدير، وطبقا لذلك يتم إضافة أجور شحن وهمية إلى أسعار النفط الخام المصدر من الموانئ التى لاتقع على خليج المكسيك، وحققت هذه الشركات من وراء ذلك أرباحا طائلة من هذه الأجور الوهمية، لأنها استندت إلى النفط المرتفع التكاليف الذى ينتج من حقول الولايات المتحدة، وعلى سبيل المثال: تقوم هذه الشركات ببيع النفط المستورد من الخليج العربى الذى يعتبر رخيص الثمن وقليل التكلفة إلى إحدى الدول القريبة من منطقة الخليج العربى كالهند، والتى عليها أن تدفع ثمن هذا النفط كما لو كان مستوردا من الولايات المتحدة مع عدم الأخذ بعين الاعتبار تكاليف الشحن والنقل، وفى الوقت الذى تحصل فيه هذه الشركات على الأرباح الضخمة من ذلك فإنها كانت تدفع للحكومات المنتجة مبالغ ضئيلة مقارنة بالأرباح الضخمة كتعويض عن هذه الثروة.

وكـان سـعر البرميـل يتـراوح مـن (١,٠٢– ١,٢١) دولار خـلال (١٩٤٠ – ١٩٤٥)، وكانـت الحرب العالمية الثانية من أسباب انخفاض السعر، لسيطرة الشركات الكبرى علي البترول.

وكـان تطبيـق هذه القاعـدة مقبـولا عنـدما كانـت دول أوربـا تعتمـد علـى النـفط الأمريكـى، ولكـن احتجت الحكومـة البريطانيـة خـلال الحـرب العالميـة الثانيـة علـى تزويـدها بـالنفط مـن عبـادان بـإيران على أساس أسعاره فى تكساس مضافا إليها مقابلا وهميا للشحن من تكساس وعبادان، ونتيجـة لذلك وافقت الشركات فـى عـام ١٩٤٥ علـى اختيـار منطقـة الخليـج العربـى كنقطـة أسـاس ثانيـة، وبـذلك أصبح نفط الخليج العربى منخفض التكلفة يزاحم أنواع النفط الأخرى، وبخاصـة من الموانئ الغربيـة، وعندما وافقت الشركات المنتجـة للنفط علـى تطبيق هذه القاعدة لجـأت إلـى إيجـاد نقطـة تعـادل بين سعر النفط فى الخليج المكيسكى والخليج العربى وأصبحت هذه المنطقة (ميناء نابولى)، فعلى ذلك يعتبر سعر النفط القادم من خليك المكسيك مضافا اليه أجور الشحن منه إلى تلك المنطقة يساوى سعر النفط القادم من الخليج العربى مضافا إليه أجور الشحن من الخليج العربى إلى تلك النقطة، وظل سعر النفط العربى على ما هو عليه ١,٠٥ دولار للبرميل، بينما سجل السعر المعلن لخام المكسيك إرتفاعاً من (١,٣٦– ١,٦٧) دولار للبرميل خلال (١٩٤٥– ١٩٤٧).

ولكى تحصل هذه الشركات على المزيد من الأرباح وسعت مناطق استهلاك النفط الخليجى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى غرب أوروبا فنقلت نقطة التعادل من ميناء نابولى إلى ميناء ساوثهمبتين بانجلترا.

وفى نهاية هذه المرحلة كان سعر برميل النفط العربى ١,٧٥ دولار مقابل ٢,٧٦ دولار للخام الأمريكى، وذلك فى عام ١٩٤٩، حيث انتقلت نقطة التعادل إلى ميناء نيويورك.

المرحلة الثانية: من بداية عقد الخمسينيات الي نهاية عقد الستينيات:

من بداية عقد الخمسينات إلى نهاية عقد الستينات شهدت هذه المرحلة تطورات مهمة فيما يتعلق بالنفط العربى، حيث مهدت لماحدث بعد ذلك فى المرحلة الثالثة من سيطرة دول المنطقة فى أسعار نفطها الخام.

وانتهت المرحلة الأولى بنقل نقطة التعادل من لندن إلى نيويورك، وكانت هناك مجموعة من الأحداث أثرت على أسعار النفط فى هذه المرحلة، **وأهمها**[٢١] :

أ- مطالبة الحكومات بزيادة نصيبها من الأرباح: فطالبت حكومات الدول المنتجة من الشركات المستخرجة للنفط زيادة حصتها من الأرباح، كما فعلت الكويت بمناصفتها لأرباح شركة أرامكو تلتها الكويت.

ب- ظهور الشركات النفطية المستقلة: وهى أقل إمكانية من الشركات الثمانية، مثل: أمنيويل.

ج- إغلاق قناة السويس بعد عدوان ١٩٥٦ على مصر: وهذا أدى إلى دوران ناقلات النفط إلى طريق رأس الرجاء الصالح، مماأدى إلى زيادة تكاليف النقل مما أدى بدوره إلى رفع أسعار النفط.

د- إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك): وجاء ذلك كرد فعل من الدول المصدرة على الشركات المنتجة، والتى تعمدت خفض سعر النفط باستمرار دون الرجوع إلى الدول المنتجة.

وظل سعر النفط العربى بدون تغير يذكر فكان ١,٧٥ دولار فى عام ١٩٤٩، ونحو ١,٩٧ دولار عام ١٩٥٦ ، ثم إرتفع إلى ٢,١٢ دولار حتى بداية عام ١٩٥٩ ، وبعد ذلك قامت الشركات المنتجة بخفض الأسعار المعلنة فأصبح سعر برميل النفط العربى ١,٩٤ دولار، وأمام ذلك جاء فى النصف الثانى من هذه المرحلة إنشاء منظمة الأوبك فى ١٩٦٠ وكان شغلها الرئيسى هو استعادة الأسعار السابقة وسيادة الدول المنتجة على النفط ولكنها لم تستطيع خلال هذه المرحلة استعادة الأسعار السابقة، بل منعت الشركات من إحداث تخفيضات أخرى.

المرحلة الثالثة: من بداية عقد السبعينيات الي عقد الثمانينيات:

من بداية عقد السبعينات إلى نهاية عقد الثمانينات حدث كثير من الأحداث خلال هذه الفترة، مماأدى إلى التأثير على الأسعار، **وأهمها**[٢٢] :

أولاً : فترة السبعينات: شهدت تلك الفترة حدثان مهمان:

أ- **حدوث حرب ١٩٧٣** مما أدى إلى إرتفاع مفاجئ للأسعار.

ب- المفاوضات الشاقة بين الدول المنتجة وبين الشركات، أمكن بعدها التوصل إلى إتفاق جديد يتم فيه تحديد سعر النفط بالتفاوض لوضع استراتيجية جديدة للتسعير إرتكزت على مفهوم الأقليمية، والذى من خلاله يمكن التفاوض حول الأهداف السعرية لكل منطقة على حده، حيث تقسم دول الأوبك لثلاث مناطق، **هى:**

المنطقة الأولى: وتضم دول الخليج العربي الأعضاء فى الأوبك (الكويت، الكويت، الإمارات، قطر، العراق وإيران) وكان ذلك فى اجتماع طهران عام ١٩٧١، وكان أهم بنوده، **ما يلى**[٢٣]

أ – زيادة سعر برميل نفط الخليج العربى بنحو ٣٣ سنتاً.

ب – الغاء كافة السماحات التى كانت تمنحها الاوبك على الأسعار المعلنة لنفطها .

ج – زيادة معدل ضريبة الدخل من ٥٠% الى ٥٥%.

د – وضع نظام جديد لفروقات الكثافة يتم بموجبه زيادة ١,٥ سنت للبرميل الخام / درجة كثافة فوق ٤٠°

المنطقة الثانية: وهى منطقة البحر المتوسط وتتكون من ليبيا، الجزائر، الكويت والعراق على اساس ان الكويت والعراق يصدران جزءا من نفطهما من موانئ شرق البحر المتوسط، حيث تم عقد اتفاق فى ليبيا وكان مشابها ومكملا لاتفاق طهران وكان أهم بنوده، **ما يلى:**

أ – السعر الأساسى للبرميل ٣,٠٥ دولار، فرق أجور الشحن ٢٥ سنتا للبرميل.

ب– زيادة خاصة مقابل إرتفاع أسعار المنتجات البترولية بنحو ١٥ سنتاً.

المنطقة الثالثة:وتتكون من فنزويلا وأندونيسيا، واتخذت كل دوله منهما طريقة خاصة بها لتحديد سعر نفطيهما، ويلاحظ أنه بعد عقد إتفاقيتى طهران وطرابلس، حدثت مجموعة من الأحداث المهمة، **وأهمها**[٢٤]:

– ارتفاع الأسعار الفعلية للنفط فى عامى ١٩٧٢، ١٩٧٣، وزيادة أرباح الشركات النفطية.

– قيام حرب ١٩٧٣، والتى أدت إلى رفع سعر البرميل من ٣,٠١ دولار إلى ٥,٢١ دولار، وكنتيجة لذلك دعت منظمة الأوبك إلى إعادة النظر بضرورة قيامها بمجموعة من الإجراءات السريعة للحفاظ على مكتسبات الأسعار ومنع انخفاضها مرة آخرى من كل الشركات المنتجة والدول الغربية.

وقد تم عقد مؤتمر فى طهران فى ديسمبر عام ١٩٧٣، وكان أهم قرارته، **ما يلى:**

– زيادة الأسعار المعلنة بنحو ١٣٠% بداية من عام ١٩٧٤ ليصل سعر البرميل ١١,٦ دولار.

– زيادة العائد الحكومى من البرميل الخام ليصل إلى ٧ دولار.

– زيادة فروق الكثافة بإضافة ٣ سنت للبرميل الخام لكل درجة كثافة دون ٣٧ درجة و٦ سنت للبرميل لكل درجة كثافة فوق الـ ٣٤ درجة.

– إعتبار النفط العربى الخفيف ٣٧ درجة هو النفط الذى تحدد بواسطته أسعار النفط الأخرى، وذلك مع أخذ درجة الكثافة والموقع فى الحسبان.

وتم عقد مؤتمر فى أبو ظبى فى عام ١٩٧٤، وكانت أهم قرارته، **ما يلى:**

- تخفيض السعر المعلن لخام القياس بنحو ٤٠ سنتا.
- زيادة معدل العائد الحكومى للبرميل من ٧ دولار إلى ١٠,١ دولار.
- زيادة نسبة الريع إلى ٢٠% وضريبة الدخل من ٦٥,٧% إلى ٨٥%.

وفى ديسمبر ١٩٧٦ تم عقد اجتماع للمنظمة فى الدوحة، وانقسموا الى فريقين، **هما:**

الفريق الأول: ويضم الكويت والإمارات، ويطالب بزيادة الأسعار بنحو ٥% فقط بداية من عام ١٩٧٧ للحفاظ على انتعاش الاقتصاد العالمى.

الفريق الثانى: ويشمل باقى الأوبك، وطالبوا بزيادة الأسعار بنسبة ١٠% كمرحلة أولى ثم بنحو ٥% كمرحلة تالية، ولكن أمام هذا الانقسام حدثت أثار سلبية على المنظمة، ممادفعها إلى توحيد صفوفها والاستقرار على زيادة الأسعار بنسبة ١٠% فقط دون زيادات أخرى كحل وسط بين الفريقين[٢٥]، ولكن قامت فى يناير ١٩٧٩ الثورة الإيرانية مما أدى إلى انخفاض المعروض بنحو خمسة مليون برميل يوميا، فارتفع السعر من ١٣,٣ دولار إلى ٢٠ دولار للبرميل، ومن ثم اجتمعت منظمة الأوبك فى مارس ١٩٧٩ للإتفاق على سعر البرميل (١٧,٥ – ١٨,٥) دولار.

ولكن أخذت الأسعار فى الارتفاع حتى وصلت إلى ٤٠ دولار للبرميل، فعقدت المنظمة اجتماع فى يونية ١٩٧٩، ولكنها فشلت فى الإتفاق على شئ.

ثانياً: فترة الثمانينات: ظلت الأسعار مرتفعة عما هى عليه بل حدثت الحرب العراقية الإيرانية، مما أدى لزيادتها، وصاحب ذلك أيضا تطورات أثرت على مجرى الأسعار، **وأهمها**[٢٦]:

- دخول أعضاء جدد فى سوق النفط ليسوا من دول الأوبك.
- استخدام الدول الصناعية للمخزون النفطى لزيادة العرض.
- عمل وكالة الطاقة الدولية على تشجيع مصادر الطاقة البديلة، وتزايد أهمية السوق الفورية.

وأدى ما سبق إلى إنخفاض الطلب على النفط وتراجع أسعاره لأول مرة من عام ١٩٧٣ وذلك فى ١٩٨٣ إلى ٣٠ دولار للبرميل، مما دفع منظمة الأوبك للإجتماع، للعمل على استقرار الأسعار مع دول خارج الأوبك حيث تقرر:

- تحديد سعر (٢٩) دولار للبرميل من نوع خام القياس.
- تحديد سقف المنظمة عند (١٧,٥) م/ ب ، وعدم تخفيض الأسعار الرسمية.

- إمكانية زيادة الأسعار الرسمية تدريجيا فى حدود (٥٠) سنتا.

ولكن فى عام ١٩٨٤، حدثت بعض التطورات أثر على سوق النفط، **وأهمها**[٢٧]:

- لجوء الدول الصناعية لبدائل عن النفط كمصادر للطاقة.
- عدم التزام بعض دول أوبك بالحصة المقررة ، وتزايد المخزونات النفطية بصورة كبيرة.
- تزايد المنافسة من الدول خارج الأوبك.

ولكن شهد عام ١٩٨٦ تذبذبا عنيفا فى الأسعار بسبب حرب الأسعار والناتجة عن المنافسة بين دول الأوبك والدول خارجها على زيادة حجم الإنتاج، بل ورفضت الدول من خارج المنظمة التنسيق أو التعاون مع دول الأوبك حيث أدى ذلك إلى انهيار الأسعار إلى (١٣-١٥) دولار للبرميل، وفى عام ١٩٨٧ بعد اجتماع الأوبك حدث تحسن قليلا فى سعر البرميل حيث وصل إلى ١٨ دولار، وفى عام ١٩٨٨ بسبب حرب الإنتاج بين الدول الأعضاء إنهار سعر البرميل إلى أقل من ١٠ دولار، وفى النصف الثانى من ١٩٨٨ اجتمعت الأوبك لخفض حجم الإنتاج إلى ١٨,٥ مليون ب/ ى والالتزام بسعر رسمى ١٨ دولار/ برميل يونية ١٩٨٩.

المرحلة الرابعة: عقد التسعينات: ظلت أسعار النفط متذبذبة وتراوحت مابين(٢٢,٣ – ١٢.٣) دولار للبرميل،حتى وصل سعر البرميل ٢٧.٦ دولار عام ٢٠٠٠، على الرغم من حدوث أحداث خطيرة فيها، أهمها : غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، حرب الحلفاء على العراق فى ١٩٩١.

المرحلة الخامسة: العقد الأول من القرن الواحد والعشرين :

ظلت الأسعار شبه مستقرة فى النصف الأول من هذا العقد فتراوحت (٢٣,١– ٣٦) دولار للبرميل على الرغم من حدوث تطورات خطيرة فى هذه الفترة وكان، **أهمها** ، غزو الحلفاء للعراق عام ٢٠٠٣ ، ولكن مع نهاية عام ٢٠٠٤ من هذا العقد بدأت الأسعار فى الإرتفاع حتى وصلت إلى قمتها قرب نهاية عام ٢٠٠٨ فتراوحت خلال هذه الفترة من (٥٠,٦ – ٩٤.٤) دولار للبرميل، ولكن مع أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، وحدوث الأزمة المالية فى نهاية عام ٢٠٠٨، أدى ذلك إلى إنهيار أسعار النفط حتى وصلت إلى ٧٧.٤ دولار للبرميل ، عام ٢٠١٠ .

المرحلة السادسة: العقد الثانى من القرن الواحد والعشرين:

اتصفت هذه المرحلة بالتذبذب الحاد فى سعر برميل النفط، حيث تراوح من ١٠٧.٥ دولار فى عام ٢٠١١ إلى ٦٦ دولار فى عام ٢٠١٨، وبين هذين السعرين تذبذب السعر بصورة حادة فبلغ أدناه ٢٦,٥ دولار للبرميل فى عام ٢٠١٦، وبلغ أقصاه ١٠٩.٥ دولار فى عام ٢٠١٢، وذلك بعد ثورات

الربيع العربي في عام ٢٠١١. ويوضح جدول(١) تطور أسعار النفط الخام خلال تلك المراحل السابقة:

جدول (١) تطور أسعار النفط من عام ١٩٩٠ حتى ٢٠١٨ " دولار"

السنة	السعر	السنة	السعر
١٩٩٠	٢٢,٣	٢٠٠٥	٥٠,٦
١٩٩١	١٨,٦	٢٠٠٦	٦١
١٩٩٢	١٨,٤	٢٠٠٧	٦٩,١
١٩٩٣	١٦,٣	٢٠٠٨	٩٤,٤
١٩٩٤	١٥,٥	٢٠٠٩	٦١
١٩٩٥	١٧,٩	٢٠١٠	٧٧,٤
١٩٩٦	٢٠,٣	٢٠١١	١٠٧.٥
١٩٩٧	١٨,٧	٢٠١٢	١٠٩.٥
١٩٩٨	١٢,٣	٢٠١٣	١٠٥.٩
١٩٩٩	١٧,٥	٢٠١٤	٩٦.٢
٢٠٠٠	٢٧,٦	٢٠١٥	٤٩.٥
٢٠٠١	٢٣,١	٢٠١٦	٢٦.٥
٢٠٠٢	٢٤,٣	٢٠١٧	٦٥
٢٠٠٣	٢٨,٢	٢٠١٨	٦٦
٢٠٠٤	٣٦	-	-

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدر للنفط (الأوابك)، **تقرير الأمين العام**، سنوات مختلفة.

٢- العوامل المؤثرة على سعر النفط:

توجد عوامل ترتبط بالطلب أوالعرض فى سوق النفط، وآخرى لا ترتبط مباشرة بهما:

٢-١- أهم محددات الطلب فى سوق النفط، وتتمثل فى عدة عوامل، أهمها:

العامل الأول: زيادة معدل الطلب العالمى على النفط: تعتبر الأزمة المالية فى عام ٢٠٠٨ بداية النمو السريع للطلب على النفط مقارنة بالسنوات السابقة، فخلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٢) إرتفع الطلب العالمى على النفط بمعدل ١,١% سنويا، أى مايعادل ٤,٢ مليون برميل يوميا، وخلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨) تزايد هذا المعدل بنحو ٢,١% سنويا أى مايعادل ٨,٢ مليون برميل سنويا وذلك قبل الأزمة المالية مباشرة فى عام ٢٠٠٨، وترجع معظم هذه الزيادة فى الطلب إلى الاقتصاديات الناشئة عن آسيا والشرق الأوسط، وخاصة فى الصين والتى بلغ معدل النمو الاقتصادى لها ٧,٤% فى عام ٢٠١٢[٨].

وتبين البيانات إلى أن استهلاك الصين للنفط نما سنويا بمعدل ٩% خلال (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧)، وقد وصل معدل نمو استهلاك النفط إلى ذروته خلال العقد الماضى فى عام ٢٠٠٤، وفى حين ارتفع الاستهلاك العالمى للنفط بنسبة ١,١% فى عام ٢٠٠٧، أى أقل بقليل من متوسط نموه خلال عشر سنوات والذى كان ١,٣%[٩] ، ويلاحظ أن النفط يشكل أكثر من ثلث الطاقة المستخدمة فى العالم، ومع هذا يوشك على النضوب خلاف أقل من نصف قرن بعد أن أحرق العالم ترليون برميل من إجمالى (٢) ترليون، فحسب الدراسة التى أجرتها الوكالة الدولية للطاقة على ٨٠٠ حقل نفطى كبير تخطى ٧٥% من الإنتاج العالمى، ظهر أن أغلب الحقول الكبرى قد تجاوزت نقطة الذروة وأن معدل الإنتاج العالمى يقدر الأن بحوالى ٦,٧% سنويا، بينما كان لا يتعدى ٣,٧% فى عام ٢٠٠٧ [١٠].

ويشهد العالم اليوم تغييرا جذريا فى هيكل الطلب على النفط نتيجة لزيادته من قبل الاقتصاديات الناشئة، والتى تحقق معدلات نمو اقتصادى حقيقى مرتفعه، مثل الصين والهند، فتستورد الهند ٧٠% من استهلاكها من النقط وستزداد هذه النسبة فى ظل زيادة حجم الاستثمارات الصناعية، فيشير الواقع إلى أن معظم النمو فى الطلب على النفط لايأتى حاليا من الدول الصناعية المتقدمة، كما كان سابقا، وإنما يأتى من الدول النامية، وإن هذا الركود فى نمو الطلب العالمى على النفط من قبل هذه الدول يسلط الضوء على العديد من التغيرات الهيكلية للطلب على النفط فى هذه الدول بما فى ذلك وصول اقتصاداتها إلى مرحلة النضج، وضعف فرص تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة، والعمل على استبدال مصادر النفط التقليدية بمصادر الطاقة المتجددة، ووضع سياسات لترشيد استهلاك الطاقة والاهتمام المتزايد بقضايا أمن الإمدادات.

العامل الثانى: مرونة الطلب على النفط: يعتبر الطلب على النفط هو طلب مشتق من الطلب على منتجاته، ولذلك يعتبر النفط من السلع الضرورية، أى مرونة الطلب عليه ضعيفة[١١].

العامل الثالث: الطلب على الطاقة وفق المصدر: يمثل النفط المصدر الرئيسى الأول الذى تعتمد عليه الدول العربية لتغطية متطلبات الطاقة، حيث يلبى ٥٤% من طلبها ، ويأتى الغاز فى المركز الثانى بنسبة ٤٤%.

وتقوم مصادر الطاقة الأخرى، وهى الطاقة الكهرومائية والفحم بدور ثانوى ومتناقص بصورة مستمرة إذ لا تتجاوز حصتهما معا ٢%، ويمثل طلب الكويت حوالى ٢٧,٧% من إجمالى الطلب

على الطاقة فى الدول العربية، وتأتى مصر فى المركز الثانى بنسبة ١٢,٦%، والإمارات فى المركز الثالث بنسبة ١٠,٧%، ثم الجزائر بنسبة ٨,٤% ثم العراق بنسبة ٥,٩%، ثم قطر بنسبة ٥,٥%[١٢]

العامل الرابع: الطلب على الطاقة وفق القطاعات: يعتبر القطاع الصناعى القطاع الرئيسى المستهلك للطاقة فى الدول العربية، حيث وصلت حصته ٤٤,٩% من اجمالى الطلب النهائى على الطاقة فى عام ٢٠٠٨، وفى الوقت نفسه بلغت حصة قطاع المواصلات ٣٢,١%، بينما بلغت حصة القطاعات الأخرى ٢٢,٩%،بما فيها القطاع المنزلى والتجارى والزراعى، كما **بالجدول(٢):**

جدول(٢):التوزيع النسبى للطلب النهائى على الطاقة وفق المصدر والقطاعات فى الدول العربية فى(٢٠١٤، ٢٠١٨)

	عام ٢٠١٤				عام ٢٠١٨			
مصدر الطاقة	القطاع الصناعى	قطاع المواصلات	القطاعات الأخرى	الاجمالى	القطاع الصناعى	قطاع المواصلات	القطاعات الأخرى	الاجمالى
النفط	٢١,٣	٣٢,٦	١٠	٦٣,٩	٢١	٣٢,٢	١٠	٦٣,٢
الغاز الطبيعى	٢١,٢	٠,٢	٢	٢٣,٤	٢١,٨	٠.٧	٢,٣	٢٤,٨
الكهرباء	٢,١	-	١٠,١	١٢,٢	٢	٠,١	٩,٥	١١,٦
الفحم	٠,٤	-	٠,١	٠,٥	٠,٣	-	٠,١	٠,٤
اجمالى الطاقة	٤٥	٣٢,٨	٢٢,٢	١٠٠	٤٥,١	٣٣	٢١,٩	١٠٠

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول (أوابك)، **تقرير ٢٠١٠، ٢٠١٨.**

حيث يتضح من الجدول السابق، **ما يلى:**

أ- يحتل النفط المركز الأول من بين مصادر الطاقة بنسبة تراوحت من (٦٣,٢%-٦٣,٩%) يليه الغاز الطبيعى بنسبة تراوحت من(٢٣,٤%- ٢٤,٨%)، يليه الكهرباء بنسبة تراوحت من (١١,٦- ١٢,٢)، وأخيرا الفحم بنسبة تتراوح من (٠,٤%- ٠,٥%).

ب- يحتل القطاع الصناعى المرتبة الأولى كأكبر قطاع مستهلك للطاقة بنسبة تراوحت من (٤٥%-٤٥,١%) يليه قطاع المواصلات بنسبة تراوحت من (٣٢,٨%- ٣٣%)، وأخيرا القطاعات الأخرى بنسبة تراوحت من (٢١,٩% - ٢٢,٢%).

٢-٢- أهم محددات العرض فى سوق النفط:

تتمثل فى عدة عوامل، **أهمها:**

العامل الأول: حجم الاستثمارات فى قطاع النفط: تتباطئ الاستثمارات فى قطاع النفط بسبب حاجتها لرؤوس أموال كبيرة وخبرة عالية فقدتوصلت **Cambridge Energy Research Associates** إلى أن تكلفة رأس المال لعمليات التنقيب والإنتاج زاد بأكثر من الضعف ، مما يعنى أن تطوير القدرات الإنتاجية الحالية يتطلب مضاعفة الاستثمارات القائمة.

وعلاوة على ذلك نجد أن النقص فى الخبرات يؤدى إلى تأخير العديد من المشاريع، مما يزيد من تراجع النمو فى القدرات الإنتاجية، ويعنى ذلك أنه لا وجود لقدرات ستضاف إلى الإمدادات القائمة مما أدى إلى اضطرابات فى عرض وسعر النفط معا(١٣).

العامل الثانى: الاستقرار السياسى والعسكرى: تؤثر حالة الاستقرار السياسى على أسعار النفط، وذلك من خلال التأثير على حجم المعروض ، مما يؤدى إلى إرتفاع الأسعار، وأكبر دليل على ذلك ماحدث فى حرب ١٩٧٣، وفى حرب الخليج ١٩٩١،فى عام ٢٠٠١، كذلك الاضطرابات فى نيجيريا عام ٢٠٠٨، وأخيرا أدت المخاوف من احتمال تعطل الإمدادات بسبب احتمال مواجهة عسكرية بين إيران والغرب فى المستقبل، فأدى ذلك إلى تراجع الفائض فى القدرات الإنتاجية فى العالم(١٤).

العامل الثالث: الاستقرار المالى: يؤثر الاستقرار المالى مباشرة فى أسعار النفط، وأكبر دليل على ذلك قبيل الأزمة المالية مباشرة فى عام ٢٠٠٨ وصل سعر البرميل لنحو ١٥٠ دولار، ولكن بمجرد حدوث الأزمة المالية هوى سعر البرميل ليصل إلى مابين (٣٢-٤٠) دولار للبرميل فى بداية ٢٠٠٩(١٥) .

العامل الرابع: تكاليف التخزين: الدول المنتجة لا تتحمل تكاليف تخزين، لأن الخزانات طبيعية وفى باطن الأرض، أما الدول المستوردة فتحتاج إلى خزانات ضخمة فوق أو تحت الأرض.

تتحكم دول الأوبك فى نحو ٤٠% من حجم الإنتاج، ونحو ٧٨% من حجم الاحتياطى العالمى،ويعتبر المخزون الاستراتيجى لدى الدول الصناعية، وكذلك لدى الشركات النفطية أحد الأدوات التى تستخدمها تلك الدول والشركات فى التأثير على حجم المعروض ومن ثم على السعر(١٦).

وتستأثر الدول العربية بأكثر من نصف احتياطات النفط فى العالم نسبة(٥٥.٢% - ٥٨%)، وتحتل الكويت المركز الأول عربيا من حيث احتياطيات النفط بحجم يتراوح من(٢٦٢,٨ - ٢٦٥.٤) مليون برميل،

تليها الكويت بحجم (٩٦,٥ – ١٠١,٧)، ثم الإمارات بحجم يتراوح من (٩٧,٨ –٩٨) مليون برميل، خلال الفترة (٢٠٠٣ –٢٠١٥).

كما تستأثر الدول العربية بنسبة معقولة لحد ما من الإنتاج العالمى تراوحت (٢٩% – ٣٥,٤%)، وارتفع إنتاج الامارات من النفط من ٢.٢ مليون برميل في عام ٢٠٠٣ إلى ٢.٨ مليون برميل يوميا، كما ارتفع إنتاج الكويت من النفط من ١.٨ مليون برميل في عام ٢٠٠٣ إلى ٢.٩ مليون برميل يوميا خلال الفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٥)[١٧] .

العامل السادس: مرونة العرض من النفط: يتصف النفط بضعف مرونة عرضه، ويرجع ذلك إلى أنه يحتاج لاستثمارات ضخمة وخبرات كبيرة.

١ – ٣– عوامل أخرى مؤثرة على سعر النفط:

وتتمثل هذه العوامل، فى **الأتى**[١٨]:

العامل الأول: السياسات الحكومية الخاطئة: تؤدى السياسات الحكومية الخاطئة إلى إرتفاع الأسعار، **ومنها:**

- **تأمين موارد النفط:** وحدث ذلك فى بعض الدول كروسيا وفنزويلا، ممأدى إلى إمتناع كثير من شركات النفط من تطوير الحقول القديمة أو البحث عن حقول جديدة.
- **سن تشريعات جديدة:** كما حدث فى أوروبا والولايات المتحدة، حيث أدى التشريع الجديد بشأن فصل الكبريت عن الديزل إلى رفع أسعار النفط .
- **القرارات برفع حجم المخزون الاستراتيجى:** كما حدث من قبل وزارة الطاقة الأمريكية، فأدى ذلك لرفع سعر النفط لزيادة الطلب.

العامل الثانى: عدم استقرار قيمة الدولار أمام العملات الأخرى: يقوم سعر النفط بالدولار، ومن ثم فتذبذب سعر الدولار، سيؤدى إلى عدم استقرار سعر النفط.

العامل الثالث : تأثير الأسواق المالية والتنبؤات على سوق النفط: أدت زيادة التدفقات المالية إلى سوق العقود الآجله للنفط إلى إضافة سيولة مهمله للسوق.

العامل الرابع: وجود مصادر بديلة للطاقة: توجد مصادر بديلة للنفط كمصدر للطاقة، ويتمثل أهمها الغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحيوية[١٩]

المحور الثاني

تحليل أثر تقلب أسعار النفط على النمو الاقتصادي

فمنذ الحرب العالمية الثانية شهد العالم المتقدم نموا صناعيا مطردا فى الناتج الاقتصادى، تبعه فى ذلك فى مراحل متأخرة كثير من الدول النامية، مثل دول جنوب شرق آسيا والهند والصين، ولأن مثل هذا النمو يعتمد على الطاقة لدفع مسيرته، فقد تبعه نمو مماثل فى الطلب على الطاقة وخاصة النفط، كما تبعه تغيرات سعرية كبيرة لهذه المادة. وتوحى التغيرات المتزامنة بين النمو الاقتصادى، وبين صناعة النفط بوجود علاقة تبادلية بينهما[٢٨]، وإن مايشهده العالم من زيادة مطرده فى النمو الاقتصادى والتأثير الايجابى للنمو الاقتصادى العالمى على طلب النفط وأسعاره، بحيث تنتقل العلاقة السببية من النمو الاقتصادى إلى أسعار النفط والطلب عليه وليس العكس.

وهناك إرتباطا بين النمو الاقتصادى واستهلاك الطاقة، ويوضح **الجدول (٣)** هذا الترابط بين استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادى، حيث يتضح ، وجود علاقة طردية بين معدل استهلاك الطاقة عند أقصاه وبين معدل النمو الاقتصادى، فعندما كان معدل المستهلك من الطاقة عند٥,١% كان معدل النمو الاقتصادى أقصاه أيضا ٤,٨%، وذلك فى الفترة من (١٩٥٠-١٩٧٠)، وحينما انخفض معدل استهلاك الطاقة إلى ١,٤% انخفض أيضا معدل النمو الاقتصادى إلى ٢,٦% خلال (١٩٨٠-١٩٩٢)، وعند كان معدل النمو ٣% ارتفع معدل استهلاك الطاقة إلي ٢%.

جدول (٣): معدلات النمو الاقتصادى واستهلاك الطاقة خلال الفترة (١٩٥٠ -٢٠١٨) %

الفترة	معدلات النمو الاقتصادى %	معدلات استهلاك الطاقة %
١٩٥٠-١٩٧٠	٤,٨	٥,١
١٩٧٠-١٩٨٠	٣,٧	٣
١٩٨٠-١٩٩٢	٢,٦	١,٤
١٩٩٢-٢٠٠٠	٢,٧	١,٦
٢٠٠٠-٢٠١٠	٢,٨	١,٩
٢٠١٠-٢٠١٨	٣	٢

المصدر: الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، "البيئة والتنمية والطاقة، النفط والتعاون العربى"، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أعداد متفرقة.

وسيتم تناول أثر تقلب أسعارالنفط على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال **النقاط التالية:**

١- الآثار الاقتصادية لارتفاع أسعار النفط:

إن ارتفاع أسعار النفط كان فى صالح جميع الأطراف، حيث أدى الانخفاض الكبير فى أسعار النفط قبل ١٩٧٣ إلى الإسراف فى استخدامه بواسطة الشركات المنتجة وأدى إلى إهمال المصادر الأخرى للطاقة كالفحم، والذى تعرضت صناعته للإهمال وأدى ذلك تشريد معظم العاملين فى هذه الصناعة والإضرار بالمناطق الصناعية التى تعتمد اقتصادياتها على صناعة الفحم، كما لم يكن هناك حافز لتطوير بدائل للطاقة نظرا لارتفاع تكلفتها مقارنة بالنفط[٢٩] ، وسيتم تناول أهم الآثار على الأطراف المنتجة والمستهلكة للنفط:

أ- الاثار الاقتصادية لارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة له[٣٠] :

- **الآثار الإيجابية:** وتمثلت فى **الأتى:**

- إرتباط اقتصاديات الدول المصدرة بالاقتصاد العالمى وتطوراته.

- زيادة الإيرادات النفطية لدول الأوبك، حيث زادت من ٩١ مليار دولار عام ١٩٧٤ إلى ٢٧٩ مليار عام ١٩٨٠، مكنها من تحقيق استثمارات كبيرة فى البنية الأساسية والخدمات الإجتماعية ومستويات المعيشة.

الآثار السلبية: وتمثلت فى **الأتى:**

زيادة أسعار السلع المستوردة من الدول الصناعية، لأنها حملت الزيادة فى أسعار النفط على أسعار السلع مما أدى إلى حدوث التضخم، ففى الوقت الذى إرتفعت فيه أسعار النفط بداية من عام ١٩٧٤ إلى ١٩٧٦ بنسبة ١٠%، فقد إرتفعت أسعار السلع والخدمات بنسبة ١٠٠%.

ب- الآثار الاقتصادية لارتفاع أسعار النفط على الدول الصناعية المستوردة:

- **الآثار الإيجابية:** وتتمثل فى الآثار **التالية**[٣١]:

- زيادة واردات الدول المصدرة للنفط من الدول الصناعية من ٢٠ مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى ١٦٦ مليار عام ١٩٨٢، بالإضافة إلى زيادة مدفوعات الخدمات والتحويلات من ١٢ مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى ٥٣ مليار عام ١٩٨٢، وبعنى ذلك عودة جزء كبير من الأموال مرة آخرى للدول الصناعية.

- زيادة حجم الودائع المصرفية فى الدول الصناعية فبلغت ١٦٠ مليار دولار خلال (١٩٧٤-١٩٨١)، وتم استخدامها فى عمليات الاقراض أو استثمارها داخل الدول الصناعية أو خارجها.

– زيادة الاستثمارات الأخرى فى الدول الصناعية كالأسهم والعقارات وغيرها والتى بلغت جملتها ٢٤٢ مليار دولار خلال الفترة (١٩٧٤ –١٩٨٩).

- **الآثار السلبية:** وتتمثل فى **الأتى**[٣٢]:

– زيادة العجز التجارى لهذه الدول، فحققت مجموعة الدول السبع عجزا فى موازين مدفوعاتها نحو ٤١ مليار دولار خلال (١٩٧٤ – ١٩٧٧) ولكن ساعد توجيه فوائض دول الأوبك والذى بلغ ١٦٠ مليار خلال هذه الفترة على سد فجوة العجز، وإرتفاع معدل التضخم حيث إرتفع الرقم القياسى للأسعار الي ١٥٦% خلال الفترة (١٩٥٨– ١٩٧٠) وبلغ معدل الزيادة السنوية فى أسعار السلع الاستهلاكية نحو ١٣,٦% خلال الفترة (١٩٧٤– ١٩٧٨)، وقامت هذه الدول بالعديد من الإجراءات للحد من هذه الأثار السلبية **وأهمها**[٣٣] :

– خفض استهلاك الكهرباء فى الشوارع والمحلات التجارية.

– الاتجاه نحو تصنيع السيارات صغيرة الحجم والموفرة للطاقة.

ج– الآثار الاقتصادية لارتفاع أسعار النفط على الدول النامية المستوردة:

- **الآثار الإيجابية:** وتمثلت فى الآثار **التالية**[٣٤] :

– زيادة الطلب على الأيدى العاملة من هذه الدول، ومن ثم زيادة حجم التحويلات النقدية، فعلى سبيل المثال، بلغت حجم التحويلات من دول مجلس التعاون الخليجى للخارج نحو ٧,٤ مليار دولار فى عام ١٩٧٨، ونحو ١٤ مليار دولار فى عام ١٩٨١.

– زيادة حجم المعونات التى تقدمها دول الأوبك لهذه الدول، حيث بلغت نحو ٦٢ مليار دولار خلال الفترة (١٩٧٤– ١٩٨١) سواء فى صورة قروض أو منح.

- **الآثار السلبية:** وتتمثل فى **الأتى**[٣٥]:

– زيادة تكلفة وارداتها من النفط، حيث تبلغ تكلفة واردات بعض الدول من النفط كالهند نحو ٣٠% من اجمالى الواردات، مما يؤدى إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى.

– زيادة عجز موازين مدفوعاتها، بسبب إرتفاع أسعار وارداتها السلعية والخدمية من الدول الصناعية.

– زيادة أعباء خدمة القروض بسبب زيادة أسعار الفائدة عليها.

– انخفاض معدلات النمو الاقتصادى واستمرار العجز فى موازين المدفوعات.

٢- الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط:

وتمثلت هذه الآثار على الدول المصدرة والمستوردة الصناعية والنامية، **كمايلى:**

أ- الاثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة:

- **الآثار الإيجابية:** وتمثلت فى **الأتى:**

- انخفاض الانتاج، ومن ثم إطالة العمر الزمنى للنفط مستقبلاً، ممايحقق التنمية المستدامة.
- كان دافع للدول المنتجة للنفط، إلى محاولة تنويع مصادر دخلها، حتى لا تعتمد على النفط فقط.
- إنخفاض الانفاق العام بشقية الاستهلاكى والاستثمارى، وما صاحبه من الابتعاد عن مظاهر الآنفاق الترفى،

مما أدى إلى الحد من العجز فى موازين المدفوعات لهذه الدول.

- **الآثار السلبية:** وتمثلت فى **الأتى**[٣٦].

- انخفاض الإيرادات، مما أدى لإبطاء برامج التنمية وزيادة العجز فى موازين المدفوعات.
- سيطرة الشركات النفطية على صناعة النفط بكاملها أدى إلى فقدان هذه الدول للمصدر الأساسي لدخلها حيث انخفضت إيرادات دول مجلس التعاون الخليجى من ١٣٥ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ إلى ٣٩ مليار فى عام ١٩٨٦، مما أثر على فائض الميزان التجارى للإنخفاض نتيجة لانخفاض الصادرات إلى أقل من النصف بين (١٩٨١- ١٩٨٦) كما تأثرت الموازنات الحكومية وتحول فائضها البالغ ٥١ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى عجز قدرة ١١,٢٥مليار دولار فى عام ١٩٨٦، كما انخفض الناتج المحلى من ٢٢٥ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ إلى ١٢٥ مليار فى ١٩٨٦.

ب- الأثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الدول الصناعية المستوردة:

الإثار الإيجابية : وتتمثل هذه الآثار، فى **الأتى**[٣٧]:

- زيادة الطلب على النفط وانخفاض الاستثمار فى مصادر الطاقة البديلة.

الأثار السلبية: وتتمثل في **الأتي:**

- عجز بعض الدول النفطية عن سداد ديونها مثل: أندونسيا والجزائر وفنزويلا، مما جعل الكثير من المصارف الغربية فى مأزق شديد، وانخفاض حجم واردات الدول النفطية من الدول الصناعية.

ج- الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الدول النامية المستوردة له:

الآثار الإيجابية: وتتمثل هذه الآثار، فى **الأتى**(٣٨):

- انخفاض قيمة الواردات النفطية من ٦٩ مليار دولار فى عام ١٩٨١ إلى ٥٣ مليار دولار عام ١٩٨٤، ومن ثم انخفاض العجز فى موازين المدفوعات.

- إرتفاع قيمة صادراتها للدول الصناعية بسبب إرتفاع معدل النمو الاقتصادى لها إرتفاع معدلات النمو الاقتصادى بنسبة (١,٥%-٢%) خلال فترة انخفاض الأسعار(١٩٨٢- ١٩٨٦).

- **الآثار السلبية: وتتمثل فى الأتى(٣٩) :**

- انخفاض قيمة تحويلات العاملين بالخارج من ١٤,١ مليار دولار فى عام ١٩٨١ إلى نحو ١,٨ مليار دولار فى عام ١٩٨٦، مما أدى لزيادة العجز فى موازين المدفوعات.

- انخفاض قيمة معونات الدول المصدرة للنفط إلى الدول النامية، حيث كانت ٩,٦ مليار دولار فى عام ١٩٨٠، ثم انخفضت إلى ٨,٤ مليار عام ١٩٨١، ثم إلى ٥,٨ مليار عام ١٩٨٢، ثم ٥,٢ مليارعام ١٩٨٣.

٣- آثار تقلبات أسعار النفط علي معدل النمو الاقتصادي والناتج المحلي في الكويت:

يتضح ذلك ببيان العلاقة بين أسعار النفط وبين معدل النمو الاقتصادي، والناتج المحلى، كما بالجدول(٤):

حيث يتضح من الجدول السابق، **ما يلي:**

أ- بلغ سعر برميل النفط لأقصاه ١٠٩.٥ دولار عام ٢٠١٢، وذلك بعد أحداث عام ٢٠١١ في الدول العربية، ثم تراجع مباشرة إلى ١٠٥.٩ دولار عام ٢٠١٣، والى ٦٦ دولار عام ٢٠١٨.

ب- انعكس ارتفاع سعر النفط من ٧٧,٤ دولار للبرميل في عام ٢٠١٠ الي ١٠٧,٥ دولار للبرميل في عام ٢٠١١، علي معدل النمو الاقتصادي واجمالي الناتج المحلي، **كما يلي:**

لمعدل النمو الاقتصادي: ارتفع من (-٢,٤%) في عام ٢٠١٠ إلي ٩,٦% في عام ٢٠١١.

لمجمل الناتج المحلى: ارتفع من ١١٥,٤مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى ١٥٤ مليار دولار عام ٢٠١١.

للايرادات النفطية: ارتفعت من٥٦,٨ دولار عام ٢٠١٠ الي ٩٤,٣ دولار عام ٢٠١١.

ج- وجود علاقة ترابط طردية بين سعر النفط وكل من الناتج المحلى وايرادات قطاع النفط، **كالأتى**[٤٠].

- بلغ معدل النمو السنوي لسعر برميل النفط نحو ٧,١% خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨).
- بلغ معدل النمو السنوي لمجمل الناتج المحلى نحو ٢٢,٩% في الكويت خلال (١٩٩٠-٢٠١٨).

جدول (٤) تطور أسعار النفط ومجمل الناتج المحلى ومعدل النمو الاقتصادي في الكويت خلال(١٩٩٠-٢٠١٨)

السنة	سعر البرميل دولار	معدل النمو الاقتصادي %	مجمل الناتج المحلى "مليار دولار"	ايرادات النفط مليار دولار	السنة	سعر البرميل دولار	معدل النمو الاقتصادي %	مجمل الناتج المحلى "مليار دولار"	ايرادات النفط مليار دولار
١٩٩٠	٢٢.٢	-١	١٨.٤	٧.٦	٢٠٠٥	٥٠.٦	١٠.٦	٨٠.٨	٤٥.٦
١٩٩١	١٨.٦	-١,١	١١.٠	٠.٩	٢٠٠٦	٦١	٧.٥	١٠١.٥	٥٥.٦
١٩٩٢	١٨.٤	٢	١٩.٩	٥.٩	٢٠٠٧	٦٩.١	٦.٠	١١٤.٦	٥٨.٢
١٩٩٣	١٦.٣	٣٤.٠	٢٣.٩	٩.٨	٢٠٠٨	٩٤.٤	٢.٥	١٤٧.٤	٨٢.١
١٩٩٤	١٥.٥	٨.٤	٢٤.٨	٩.٥	٢٠٠٩	٦١	-٧.١	١٠٦.٠	٤٠.٣
١٩٩٥	١٧.٩	٤.٩	٢٧.٢	١٠.٣	٢٠١٠	٧٧.٤	-٢.٤	١١٥.٤	٥٦.٨
١٩٩٦	٢٠.٣	٠.٦	٣١.٥	١٢.٩	٢٠١١	١٠٧.٥	٩.٦	١٥٤.٠	٩٤.٣
١٩٩٧	١٨.٧	٢.٥	٣٠.٤	١١.٧	٢٠١٢	١٠٩.٥	٦.٦	١٧٤.١	١٠٦.٣
١٩٩٨	١٢.٣	٣.٧	٢٥.٩	٧.٤	٢٠١٣	١٠٥.٩	١.١	١٧٤.٢	١٠٠.١
١٩٩٩	١٧.٥	-١.٨	٣٠.١	١٠.٣	٢٠١٤	٩٦.٢	٠.٥	١٦٢.٦	٨٨.٢
٢٠٠٠	٢٧.٦	٤.٧	٣٧.٧	١٨.٥	٢٠١٥	٤٩.٥	٠.٦	١١٤.٦	٤٢.٥
٢٠٠١	٢٣.١	٠.٢	٣٤.٩	١٤.٨	٢٠١٦	٢٦.٥	٢.٩	١٠٩.٤	٣٤.٦
٢٠٠٢	٢٤.٣	٣.٠	٣٨.١	١٣.٥	٢٠١٧	٦٥	-٤.٧	١٢٠.٧	٤٤.٢
٢٠٠٣	٢٨.٢	١٧.٣	٤٧.٩	١٩.١	٢٠١٨	٦٦	١.٢	١٤٠.٦	٥١.٨
٢٠٠٤	٣٦	١٠.٢	٥٩.٤	٢٧.٤	-	-	-	-	-

المصدر:- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك)، **تقرير الأمين العام**، سنوات مختلفة.

- احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٤- قياس أثر قلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادى في الكويت:

يسعى البحث الى قياس أثر قلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادى فى الكويت وذلك من خلال النموذج التالي:

$$GDP = a_0 + a_1K_1 + a_2K_2 + a_3K_3 + a_4K_4$$

المتغير التابع:

(GDP): الناتج المحلى الاجمالى.

- **المتغيرات المستقلة:**

(K_1): أسعار النفط . **(K_2)**: الإيرادات النفطية.

(K_3): الاستثمار الأجنبي المباشر. **(K_4)**: صافي الميزان التجاري.

قام الباحث بايجاد أهم الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، ويعرض جدول (5) تلك الإحصاءات بهدف إظهار خصائصها المميزة على مستوى عينة الدراسة، وتتضمن تلك الإحصاءات كل من المتوسط والانحراف المعيارى والمدى لقيم متغيرات الدراسة.

جدول (٥) الإحصاءات الوصفية

المتغيرات	المتغيرات	المتوسط	الإنحراف المعياري	المـــدي		
				الحد الأدنى	الحد الأعلى	القيمة
المتغيرات المستقلة	اسعار النفط K_1	46.9862	32.56132	12.30	109.50	97.20
	الايرادات النفطية K_2	37.2483	31.76580	.90	106.30	105.40
	الاستثمار الأجنبي المباشر K_3	4.1228	4.08630	.01	15.21	15.21
	صافى الميزان التجاري K_4	25.3759	28.69026	.80	90.20	89.40
المتغير التابع	الناتج المحلى الإجمالى Y_k	78.5172	54.73911	11.00	174.20	163.20

المصدر:- تحليل البيانات من خلال برنامج SPSS

ويلاحظ من الجدول السابق:

فيما يتعلق بعدم تماثل المعلومات، تشير الإحصاءات الوصفية الخاصة بالمتغير التابع الناتج المحلى الاجمالى **GDP** حيث بلغ متوسط الناتج الاجمالى المحلى 78.5172 ، وبلغ الانحراف

المعيارى للناتج الاجمالى المحلى (54.73911) ، وكذلك الحال بالنسبة الى المتغيرات المستقلة حيث بلغ متوسطات تلك المتغيرات بالترتيب كما يلى

متوسط **اسعار النفط** k_1 : 46.9862 ، متوسط **الايرادات النفطية** k_2 : 37.2483

متوسط الاستثمار الاجنبى k_3 : 4.1228 ، متوسط صافى الميزان التحارى k_4 25.3759

واما الانحراف المعيارى لكل منهم على الترتيب كما **يلى** : 28.69026 - 4.08630 - 31.76580 32.56132-

وكانت مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الكمية ، والتي توضح معاملات الارتباط لبيرسون بين كل متغيرين، كما يتضح من الجدول **التالي**

جدول (٦) Correlations

		Y_k	k_1	k_2	k_3	k_4
Y_k	Pearson Correlation	1	.948**	.960**	.840**	.832**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
	N	29	29	29	29	29
k_1	Pearson Correlation	.948**	1	.981**	.813**	.789**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000
	N	29	29	29	29	29
k_2	Pearson	.960**	.981**	1	.824**	.859**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000
	N	29	29	29	29	29
k_3	Pearson	.840**	.813**	.824**	1	.740**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
	N	29	29	29	29	29
k_4	Pearson	.832**	.789**	.859**	.740**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	29	29	29	29	29

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ويتضح من الجدول السابق، **ما يلي:**

- توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين **اسعار النفط** k_1 و الناتج المحلى الإجمالي **GDP** حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون٠.948٠.وذلك عند مستوي معنوية ١%.

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين **الايرادات النفطية k_2** و **GDP** حيث بلغ معامل الارتباط.**960. وذلك عند مستوي معنوية ١%.
- توجد علاقة ارتباطا ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر**k_3** و **GDP** حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون.**840. وذلك عند مستوي معنوية ٥%.
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين صافى الميزان التجاري **k_4 و GDP** حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون ٠. **832.وذلك عند مستوي معنوية ١%.

وتعد معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة– والتي تم توضيحها – أساساً مناسباً لاستخدام تحليل الانحدار المتعدد في اختبار مدي صحة فرضيات البحث ، حيثتم التحقق من اعتدالية البيانات من خلال إستخدام إختبار كلومجروف سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov)، وبإجراء الإختبار تبين أن نتيجة معنوية الإختبار اكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، **مما يعنى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعى**، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالى

جدول (٧) اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

الناتج المحلى الإجماليGDP					
Kolmogorov–Smirnova			Shapiro–Wilk		
Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic
0.567	29	0.743	0.663	29	0.476

تحليل الإنحدار للفرضية البحثية:

"**هناك علاقة بين تقلب أسعار النفط والنمو الاقتصادى في الكويت**".

وكانت النتائج كما في الجدول التالي

جدول(٨) Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.965a	.931	.919	15.57169	2.527

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- نلاحظ من البيانات الموجودة فى الجدول انا معامل دربن واطسون يساوى **2.527** وهذا يشير الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى بين البيانات في المتغيرات المستقلة
- معامل التحديد لهذا النموذج بلغ ما يعادل **٩٣.١ % =R^2**)، مما يعنى أن العلاقة الخطية تفسر نحو ٩٣.١% فقط من التباين الموجود فى المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات مقيساً الناتج الإجمالي المحلى)، وأن هناك ٦.٩% ترجع لعوامل عشوائية أخرى لم تدرج بالنموذج.

جدول (٩) ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	**78078.899**	**4**	**19519.725**	**80.501**	**.000b**
	Residual	**5819.462**	**24**	**242.478**		
	Total	**83898.361**	**28**			

- معنوية نموذج الإنحدار ككل عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، (P–Value = 0.000 < 0.05)، مما يعنى أن هناك متغيراً واحداً على الأقل من المتغيرات المستقلة والضابطة معاً له علاقة بالمتغير التابع.

جدول (١٠) Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	**13.243**	**6.689**		**1.980**	**.059**
	k1	**.390**	**.566**	**.232**	**.690**	**0.097**
	k2	**.971**	**.691**	**.563**	**1.405**	**.0073**
	k3	**0.423**	**1.289**	**.144**	**1.491**	**.049**
	k4	**.112**	**.241**	**.059**	**.465**	**0.004**

- معلمة ميل نموذج الانحدار تشير إلى أن الناتج الإجمالي المحلى كمتغير تابع يتأثر بكل من المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج ،حيث بلغت نسبة تاثير اسعار النفط في الناتج الإجمالي

المحلى **390.** ، ونسبة تأثير الايرادات في لناتج الاجمالى المحلى **971.** ونسبة تاثير لاستثمار الأجنبي فى الناتج الإجمالي المحلى **0.423.**

وبلغ تأثير صافى الميزان التجاري في الناتج الإجمالي المحلى **112.**

ويلاحظ أن جميع اشارات معاملات الانحدار جاءت موجبة لتعبر عن وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، وهو ما يتفق مع فروض النظرية الاقتصادية ، بالتالى تكون العلاقة على الصورة **التالية** :

$$Y_s = 13.243 + .390\ k_1 - .971\ k_2 + .0.423k_3 + .112k_4$$

وبالتالى يتم قبول صحة القرضية البحثية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

تبين من البحث صحة الفرضية البحثية **القائلة:**

"**هناك علاقة بين تقلب أسعار النفط والنمو الاقتصادى في الكويت**"، حيث جاءت العلاقة **كالتالى:**

$$GDP = 13.243 + .390\ k_1 - .971\ k2 + .0.423k3 + .112k4$$

– فقد انعكس ارتفاع سعر النفط من ٧٧,٤ دولار للبرميل في عام ٢٠١٠ الي ١٠٧,٥ دولار للبرميل في عام ٢٠١١، علي معدل النمو لاقتصادي واجمالي الناتج المحلي، **كما يلي:**

بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي: ارتفع من (-٢,٤%) في عام ٢٠١٠ إلي ٩,٦% في عام ٢٠١١.

بالنسبة لمجمل الناتج المحلى: ارتفع من ١١٥,٤مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى ١٥٤ مليار دولار عام ٢٠١١.

بالنسبة للايرادات النفطية: ارتفعت من٥٦,٨ دولار عام ٢٠١٠ الي ٩٤,٣ دولار عام ٢٠١١.

– وجود علاقة ترابط طردية بين سعر النفط وكل من مجمل الناتج المحلى وايرادات قطاع النفط، كالأتى(٤٠).

- بلغ معدل النمو السنوي لسعر برميل النفط نحو ٧,١% خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، وبلغ معدل النمو السنوي لمجمل الناتج المحلى نحو ٢٢,٩% في الكويت خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨).

ثانياً: التوصيات:

١- ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة في الكويت بعيداً عن النفط، وتطبيق نظام الضرائب المتعددة، مع إمكانية تطبيق نظام الحوافز الضريبية المُطبق في العديد من الدول، والذي يُشجع الإستثمار في مناطق وقطاعات معينة، وهو ما يدفع عجلة التنمية في الإقتصاد الكويتي.

٢- ضرورة قيام الحكومة الكويت بإتخاذ الإجراءات التصحيحية من أجل تحسين البيئة الإستثمارية، لتشجيع القطاع الخاص في القيام بدوره التنموي في الإقتصاد الكويتي.

٣- ضرورة اتخاذ الحكومة الكويت ما يُناسب من قرارات السياسة الإقتصادية التي تعمل علي تفعيل التحرُر الإقتصادي والتحول تدريجياً إلي إقتصاد قائم علي قوي السوق وتوفير الأساس لظهور قطاع خاص مزدهر جنباً إلي جنب الشركات المملوكة للدولة.

٤- ضرورةتشجيع الاستثمار في مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وذلك نظراً لنفاد مصادر الطاقة الإحفورية في المستقبل القريب.

٥- ضرورةإعادة النظر في دعم الطاقة العامة في الكويت، وأن يتم سحب هذا الدعم كجزء من برنامج إصلاح مالي متوسط وطويل المدى لتنفيذ إصلاحات سياسات الدعم.

المراجـــع

(١) سليمان يحيى أبوالقاسم الصكوح، **تحليل العلاقة التبادلية بين أسعار النفط العالمية والنمو الاقتصادى** " بالتطبيق على ليبيا"، رسالة دكتوراه، (مصر: جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١٥)، ص ١.

(2) أحمد بن حمد الرواحي، **الأزمة المالية العالمية (الأسباب،التداعيات)**، دائرة المعلومات والبحوث بمجلس الدولة، سلطنة عُمان،٢٠٠٩، ص.٥.

(3)علي حامد عبدالله الملا، **النفط وتأثير عائداته على التنمية المستدامة**، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، قطر، ٢٠١٤.

(4)**انظر فى ذلك** : – عبد الرسول عبد الرازق، التذبذبات فى أسعار النفط الخام العالمية وأثرها على الميزانية العراقية، **المؤتمر العلمى الدولى السابع ، (جامعة الزرقاء ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، ٢٠٠٩)** ، ص ٥.

– نبيل حشاد ، **الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربى** ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠

(5) Anenec Noel, "**oil prices: the true pole of speculation**:, EDHEC, Berlin, Germany, November, 2008, p. 84.

(6)Michael W.Masters, "**testimony before the committee on Homei and security and Governmental Affoirs**", institute for Energy research, 2008, p . 65

(٧) سعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة فى سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار خلال (٢٠٠٨ –٢٠١٠) **مجلة الباحث ، عدد ٢٩** ، سنة ٢٠١١ ، ص ٢١٣.

(٨) سعد الله داود ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢١٣.

(٩)BP, "**Statistical Review of world Energy**", London British Petroleum, 2009, P. 27.

(١٠) سحر قاسم، **الآليات الواجب توافرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق** " البنك المركزى العراقى، ٢٠١١، ص١٣.

(١١) سيد فتحى الخولى، **اقتصاديات البترول** ، ١٩٩٩ ، ص ١١٩.

(١٢) منظمةالأقطارالعربيةالمصدرللبترول (أوابك) ،تقرير ٢٠٠٦ ،ص ٥٠.

(13) Cambridge Energy Research Associates, " **Recession shock : The Impact of the Economic and Financial crisis on the oil Market** ", P. 18.

(١٤) سعد الله داود، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢١٤.

(١٥) **المرجع السابق** ، ص ٢١٥

(١٦) سيد الخولى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢٢٩.

(١٧) منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥١.

(18)International Energy Forum," **Progress Report on the outcome of the jeddah Energy Meeting**", 2008. P. 21

(١٩) سعد الله داود ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢١٦.

(٢٠) عبد المنعم سيد على، **دراسات فى اقتصاديات النفط العربى** ، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٩)، ص ص ٩٠–٩١

(٢١) عبد الرسول عبد الرازق، **التذبذبات فى أسعار النفط الخام العالمية وأثرها على الميزانية العراقية** ، المؤتمر العلمى الدولى السابع، (الأردن: جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، ٢٠٠٩)، ص ص ١٨٠–١٨٢.

(22)محمد يوسف علوان ، **العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط** ، ١٩٩٧ ، ص ٦٣.

(٢٣) نواف نايف ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ٨٢- ٨٣.

(٢٤) محمد يوسف علوان، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ١١٩-١٢٠.

(٢٥) **المرجع السابق**، ص ١٢٥

(٢٦) مانع سعيد العتيبة ، **البترول واقتصاديات الإمارات العربية**، ١٩٩٨، ص ١٦٠ .

(٢٧) عبد الرسول عبد الرازق، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ١٩٩ -٢٠١.

(28) Alomar Ibrahim, (2006), "**World Economic Growth and its Effect on Economic of Energy during**" 1980 -2005), P.2.

(29)محمد محروس اسماعيل ، **الجديد فى اقتصاديات البترول والطاقة** ، ١٩٩٨ ، ص ٩٨.

(30)محمد محمود شوكت ، **العلاقات السعرية بين الدول المصدرة والدول المستوردة** ، بحث مقدم لندوة البترول العربى والآفاق المستقبلية لمشكلة البطالة، (القاهرة : جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية ١٩٩٧) ، ص ١٦١٨.

(31) محمد محروس، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ٩٦- ٩٧

(32)عبد الرسول عبد الرازق، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢٢١.

(33)سيد الخولى، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ٢٦٠ – ٢٦١ .

(34)محمد محروس ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٩٧.

(35)محمد محمود شوكت، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ١٦٦٨ – ١٦٦٩ .

(٣٦) مرفت وهبة **بدوى** ، **عوائد النفط وتأثيرها على الأقطار العربية** ، مؤتمر الطاقة العربى الرابع ، (الكويت : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، ٢٠٠١) ص ٣٨ .

(37) سيد الخولى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢٦٣.

(38)محمد محروس ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٠٣.

(39)**المرجع السابق** ، ص ٩٩.

(40)تم احتساب معدلات النمو من المعادلة التالية $\gamma_1 = \gamma_0 (1+R)^N$ ، **حيث أن** :

* γ_1 : القيمة النهائية للمتغير . * γ_0 : القيمة الأولية . * R : معدل النمو . * N: طول السلسلة .

(٤١) محمد عبدالسميع عنانى ، **مبادئ الاقتصاد القياسى النظرى والتطبيقى**، (الزقازيق : الطبعة الثانية ، مكتبة المدينة ، ١٩٩٣) ، ص ٢٧٥